الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية - أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التجارية

# أثر مخاطر عدم السداد على القدرة التمويلية للبنوك التجارية

## دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار (250)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص :مالية المؤسسة

إعداد الطالب :

بن الصالح مُحَمَّد

برمكي فارس

إشراف : الأستاذة

بن العارية مُحَمَّد

## لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| د. العرية محمد | استاذ محاضر بجامعة احمد دراية ادرار | مشرفا |
| د. لخديمي عبد الحميد | استاذ محاضر بجامعة احمد دراية ادرار | رئيسا |
| د. بلبالي عبد الرحيم | استاذ محاضر بجامعة احمد دراية ادرار | مناقشا |

السنة الجامعية 2022/2021 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحةالبحثالببليوغرافي

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

جامعة أحمد دراية - أدرار

# شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بن الحريث محمد .....

المشرف مذكرةالماسترالموسومةبـــ : أثر تعميم الدفع الإلكتروني على الجودة الخدمية للبنوك التجارية دراسة حالة بنك BNA أدرار .....

من إنجاز الطالب(ة): بن الصالح محمد .....

و الطالب(ة): بن ساحي فاريس .....

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير .....

القسم : العلوم التجارية .....

التخصص: مالية المؤسسة .....

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/30

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في : 23 JUIN 2022

مساعد رئيس القسم:
د . قويدري عبد الرحمان
مساعد رئيس قسم العلوم التجارية
مكلف بمتابعة الطور الثاني

قسم العلوم التجارية

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

# الاهداء

الى الينبوع الذي لايمل العطاء إلى من سعت وشقت لانعم بالراحة والهناء (والدتي الحبيبة)

إلى قدوتي في الحياة وسندي وامان ابي الكريم حفضه الله

الى من اظهروا لي ماهو اجمل من الحياة اخواني واخواتي

الى القلوب الطاهرة والرقيقة والنفوس البريئة (فلذات الأكباد )

الى من عرفتهم وجمعتني بهم مقاعد الدراسة وعلموني ان لا اضيعهم

الى كل من نساهم قلمي وهم بمخيلتي وافكاري (عائلتي الكريمة واصدقائي الاحباء

فارس

# الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على نبينا
مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين

الحمد لله الذي وفقني على إنجاز هذا
العمل المتواضع

اهدي تخرجي هذا وثمرة نجاحي إلى التي
تستقبلني بالإبتسامة وتودعني بدعوة إلى
أمي الغالية أسال الله لها دوام الصحة
والعافية

إلى قدوتي في الحياة وسندي وامان ابي
الكريم حفضه الله

إلى أخوتي كل بإسمه دون أن أنسى ابنائي

إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية

إلى عائلتي الثانية أهل زوجتي حفظهم الله

محمد .

ALLDAY.RU

# شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل أن وفقنا على إتمام هذا العمل

كما اتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان إلى من ساعدنا وشجعنا على إنجاز هذه المذكرة واخص بالذكر الأستاذ المشرف بن العرية مُحَمَّد على ما قدمه من نصائح وتوجيهات كان له الاثر في اتمام هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر والأمان للجنة المناقشة لقبول مناقشة هذه المذكرة واشكر كل زملاءي بالبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار على التسهيلات التي قدموها لنا وكل استاذتنا على مدى سنوات كسبي للعلم والمعرفة وفي الأخير

نشكر كل من ساهم في هذا العمل من قريب او من بعيد

# مقـــدمة

مقدمة:

تلعب البنوك التجارية دورا هاما في النشاط الاقتصادي لأي دولة، حيث تقوم بمهمة أساسية تتمثل في قبول الأموال الفائضة عن حاجة الجمهور في شكل ودائع لتعيد منحها لمستثمرين آخرين في شكل قروض، فهي تعمل جاهدة على تطوير امكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة بهدف الحصول على أقصى ربح ممكن من خلال قيامها بوظيفة الوساطة المالية بين الأعوان الاقتصاديين الذين هم بحاجة لرؤوس الأموال والأعوان الماليين الذين يوفرون الأموال.

وتعتبر عملية الإقراض أو منح القروض الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية في نفس الوقت المصدر الأول لربحها، فهي تعمل على تمويل مختلف الأعوان الاقتصاديين في مختلف نشاطاتهم إذ تنطوي عملية منح القروض على مخاطر كثيرة ومتعددة أهمها مخاطر عدم السداد التي تؤدي إلى تذبذب وتقلب عوائد البنك، ولهذا أثر بالغ على عملية الإقراض من خلال انحراف الأرقام الفعلية المحققة عنما هو مخطط له.

**الإشكالية الرئيسية:**

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

– ما هو أثر مخاطر عدم السداد للعملاء على قدرة البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار على التمويل؟

يتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تتم عملية الإقراض في البنك الوطني الجزائري ما هي أهم الإجراءات الاحترازية التي يتخذها البنك الوطني الجزائري في حالة عدم السداد العملاء؟
- هل تؤثر حالة عدم السداد بالنسبة للعميل على قدرة البنك الوطني الجزائري على تمويل؟

**الفرضية الرئيسية:**

لغرض الإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة المطروحة من الإشكالية الرئيسية، تعتمد الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

عدم قدرة العميل على السداد تؤثر سلبا على قدرة البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار على التمويل.

**الفرضيات الثانوية:**

وتشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

تتم عملية منح القرض أو الائتمان لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير المخصصة لمنح القروض والمتعارف عليها؛

أهم الإجراءات الاحترازية التي يتخذها البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار في حالة عدم السداد العملاء تتمثل في الضمانات بنوعيها العينية والشخصية؛

تؤثر مخاطر عدم السداد العميل بالسلب على قدرة البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار على التمويل.

**أهداف الدراسة:**

بالإضافة إلى الإجابة على أسئلة البحث، واختبار صحة الفرضيات المتبناة، فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

إعطاء نظرة عن القروض البنكية وأنواعها، وكذا السياسة الاقراضية في البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار تسليط الضوء على المخاطر المتعلقة بمنح القروض (مخاطر عدم

السداد) في البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار معرفة الإجراءات الاحترازية التي يتخذها البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار لعدم السداد؛

دراسة تأثير عدم السداد على قدرة البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار على التمويل.

**أهمية الدراسة:**

إن أهمية هذه الدراسة تستمد من القواعد الاحترازية التي يتخذها البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار لتفادي والتعامل مع عدم قدرة العملاء على سداد ديونهم، ويعتبر موضوع عدم سداد القروض من أهم المواضع التي طرحت في مجالات البحث والنقاش في القطاع البنكي، ولذلك من المهم معرفة مخاطر هذه القروض والمتمثلة في عدم السداد وتأثيرها على قدرة البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار على التمويل وأثر إجراءات لجنة بازل عليه البنك.

**أسباب اختيار الدراسة:**

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في الأسباب الموضوعية والشخصية التالية:

**أسباب موضوعية:**

أهمية الموضوع في مجال عمل البنك؛

تفاقم مشكلة عدم سداد القروض والتي أصبحت تشكل خطر ربحية البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار ارتباط الموضوع مع طبيعة تخصصنا؛المكانة الخاصة التي تحتلها أعمال البنوك باعتبارها الواجهة لكل اقتصاد في العالم لذا فسلامتها تعني سلامة الاقتصاد.

**أسباب شخصية:**

- التفكير في انشاء مشروع استثماري مستقبلا؛
- التعريف والاحاطة بمثل هذا النوع من المواضيع.

**حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة في النقاط التالية:

- الحدود المكانية :البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار
- الحدود الزمنية :قمنا بدراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار

**المنهج المتبع:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة استخدمنا الأسلوب الوصفي التحليلي وهو المنهج المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري لأثر مخاطر عدم السداد على قدرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRادرار على التمويل كما اعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRادرار والتي من خلالها نحاول اسقاط جانب من المعلومات النظرية على واقع البنك.

**صعوبات الدراسة:**

تتمثل صعوبات الدراسة فيما يلي:

- صعوبة الحصول على موافقة من قبل البنك للقيام بالدراسة التطبيقية؛
- قلة المراجع باللغة العربية فيما يخص موضوع القروض؛
- صعوبة الحصول وجمع المعلومات في الوكالة نظرا لسرية المهنة

**الدراسات السابقة:**

نظرا لعدم توفر الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا، ومع ذلك يمكن ذكر الدراسات التيتمس جوانب البحث والمتمثلة في:

لبصير صورية، تسيير مخاطر عدم سداد القروض في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص مالية وإدارة المخاطر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،، 2015حيث تهدف هذه الدارسة إلى معرفة الطرق المالية وغير المالية تسمح بتقييم موضوعي لخطر القرض وهذا الاجراء الوقائي لتفادي حدوثه وفهم استيعاب الطريقة التي يستطيع البنك من خلالها التعامل مع أخطار القرض عن حدوثها حيث توصلت الباحثة إلى نتيجة أن الأفراد و المؤسسات للبنوك التجارية قصد طلب قروض مختلفة لسد الاختلافات التي قد تتعرض لها نشاطاتهم.

فضيلة بطورة، دور آلية التأمين في مواجهة مخاطر عدم السداد في البنوك العمومية الجزائرية ، دراسة حالة البنوك العمومية ولاية تبسة ، جامعة تبسة ، ، 2014هي مذكرة ماجستير تخصص علوم اقتصادية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التأمينات على القروض المصرفية في مواجهة مخاطر عدم السداد ، باعتبار أن هذه الآلية تنمح البنوك القدرة على التحوط المسبق من المخاطر بتحويل الخطر من البنك إلى شركات التأمين ، التي بدورها تقوم بتوزيع الخطر من خلال نقل جزء منه إلى شركات إعادة التأمين ، ولتحقيق أهداف الدراسة ثم اعداد استبانة وزعت على عينة من المسؤولين وموظفي الإقراض فيالبنوك العمومية الستة لولاية تبسة ، للتأكد على دور التغطية التأمينية للقروض الممنوحة من قبل البنوك المعنية حيث يتضح ذلك من خلال إجابات على استمارات الاستبانة ، واعتمادا على نتائج التحليل التيدعمت فرضية البحث و أهدافه تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات و التوصيات التي تتوافق مع حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، إزاء التغييرات العالمية في البيئة المصرفية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، نلاحظ أن كلا الدراستين تناولت أحد جوانب الموضوع، فدراسة الطالبة لبصير صورية سلطت الضوء على مخاطر عدم السداد القروض في البنوك التجارية، ودراسة حجم هذه المخاطر ومحاولة إيجاد حلول ناجحة لتسيير هذه

المخاطر، أما دراسة الطالبة فضيلة بطورة أيضا تناولت نفس الجانب وتطرقت إلى آلية التأمين في مواجهة مخاطر عدم السداد في البنوك العمومية في الجزائر، وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة فقد درسنا أثر مخاطر عدم السداد على قدرة البنوك التجارية على التمويل، حيث تناولنا الإجراءات التي تمر بها العملية الاقراضية و إجراءات منح القروض وكذلك مخاطر عدم السداد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطرقنا إلى القواعد الاحترازية التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية للحد من هذا الخطر، كل هذه العوامل تدخل في تحديد أثر مخاطر عدم السداد على قدرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة على التمويل.

# الفصل الأول

## الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

**تمهيد:**

تعتبر عملية منح القروض الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية باعتبارها العمود الفقري لأي بنك بالإضافة إلى تعزيز نمو الاقتصاد والمساهمة في ثروات الدولة، وتعتبر القروض الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما تحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت المصدر الأول لربحها، هذا ما نسميه بخطر عدم السداد من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك وينعكس عليه في شكل ضياع أمواله بسبب عدم قدرة العميل على الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقا للتواريخ المحددة مما يجعل حالة البنك سيئة، هذا ما سنتناوله في هذا الفصل وندرس أثره على البنك وكذلك الإجراءات الاحترازية التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية للحد من هذا الخطر.

وللإلمام بهذا الفصل ارتأينا إلى تقسيم كما يلي:

**المبحث الأول :عموميات حول القروض البنكية.**

**المبحث الثاني :عرض الدراسات السابقة ومناقشتها**

**المبحث الثالث :أثر مخاطر العجز عن السداد**

## المبحث الاول: عموميات حول القروض البنكية

سنتطرق في هذا المبحث إلى القروض البنكية (تعريفها، خصائصها مصادر التمويل البنوك وأنواعها وأيضا سنذكر مصدر تمويل البنوك أنواعها وأيضا سنذكر إجراءات منحها

### المطلب الأول القروض البنكية (مفهوم، خصائص، مصادر تمويل البنوك)

#### الفرع الأول مفهوم القروض البنكية

تعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بالسداد تلك الأموال وفوائدها[1].

كما تعرف على أن القرض هو مبادلة مال حاضر بوعد وفاء (تسديد أو دفع) مقبل، اي أن يتنازل الطرفين مؤقتا للطرف الآخر عن المال على أمل استعادته فيما بعد[2]

وتعرف ايضا: هي عملية يضع من خلالها، المقرض مبلغ مالي تحت تصرف المقترض بموجب عقد يتضمن كل من المدة، معدل الفائدة. الضمانات، طريقة التسديد.

#### الفرع الثاني: خصائص القروض البنكية

القروض البنكية مجموعة من الخصائص هي[3]:

[1] غوتي الماني ، تسيير المخاطر الفروض في البنوك الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، كلية علوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2019 ، ص 8

[2] شاكر القزوايني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 55.

[3] الطاهر لطرش تقنيات البنوك ، ط4 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2005 ، ص 55

**أ-الثقة:**

والتي تعني أن درجة المخاطرة التي يتضمنها عملية الاقراض، المقبولة من البنك أي أن البنك له ثقة في ان العميل سيقوم بالوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد لها.

**ب- مبلغ القرض:**

الذي يمثل حجم الموارد التي يحصل عليها العميل من البنك والتي يتوجب عليه ارجاعها في ميعاد استحقاقها.

**جـ- تكلفة القرض:**

حيث تمنح البنوك في قروض من زبائنها على أن يتحمل هؤلاء الزبائن تكلفه تلك القروض المتمثلة في سعر الفائدة التي تعد قيمتها كنسبة من قيمه القروض المتحصل عليها.

د-**مدة القرض:**

إن لكل قرض من القروض الممنوحة من البنك مدة معينة متفق عليها والتي قد تكون طويلة الأجل تفوق مدتها السبع سنوات، أو متوسطة الأجل تتراوح مدتها بين السنتين وسبع سنوات، أو القصية الأجل والتي تقل عن سنتين

هـ-**الضمانات:**

والتي تعمل على تغطيه مخاطر القروض والتي تمكن البنك من استرداد أمواله حال ما إذا توقف العميل عن السداد.

**و-مخاطر القروض:**

والتي تعبر عن الفرق بين قيمة القرض الممنوح من البنك ومجموع المبالغ المتوقع تحصيلها من العميل في تاريخ الاستحقاق.

**الفرع الثالث: مصادر تمويل البنوك التجارية:**

تنقسم مصادر تمويل البنوك التجارية إلى مصدرين أساسيين هما:

**1-المصادر الداخلية** :تشمل ما يلي[1]:

**أ-رأس المال:**

وهو ما يدفعه، المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه، ولا يشكل رأس المال إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم، ومع ذلك فهو مؤشر لمتانة المركز المالي للمصرف وأساس الثقة التي يحظى بها في الدوائر المالية.

**ب-الاحتياطات:**

هي مبالغ تكونت على مر الزمان وتكون تحت تصرف البنك في أي وقت ومصدرها الأجزاء المتقطعة من الأرباح،وعلاوات إصدار الأسهم عند زيادة رأس المال وتنقسم إلى.

**الاحتياطي القانوني:** يكون البنك التجاري ملزما بتكوينه قانونيا، أي يجب على إدارة البنك أن تحتفظ من الأرباح احتياطي وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة له.

**الاحتياطي الخاص:** يكون البنك التجاري حر في الاحتفاظ به، وغالبا ما يطلق على هذا النوع من الاحتياط اسم الاحتياطي الخفي.

**ج-الأرباح غي الموزعة:**

[1] طبف خلاف ، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في علوم التيسير ، جامعة ام البواقي ، 2015، ص 20

وهي تلك المبالغ التي يعمد البنك توزيعها من إجمالي أرباحه، وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث أنه يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو لتوظيف، في الأرباح غي الموزعة بهذا المعنى هي عبارة عن بند ذو طبيعة انتقالية يقيد فيه ما يختلف البنك من أرباح تمهيدا لتوجيهها لغايتها النهائية، سواء كانت توزيعها على المساهمين أو دعم الاحتياطي وتغطيه الخسارة.

**د-المخصصات:**

ويقصد بها الأرصدة التي يتم تحميلها إجمالي النتيجة المحققة في نهاية الفترة المالية بغرض مواجهة ظروف غي مرغوب فيها ومن أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك فيها ومخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية، ومخصصات اهتلاك الأصول الثابتة.

**هـ-سندات الدين طويلة الأجل:**

وتعد من المصادر الخارجية، بحيث يصدرها المصرف ويبيعها للمؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة شريطة أن يكون الشراء الودائع حق الأولوية على سداد هذه السندات عند تصفية أعمال الصرف.

**2-المصادر الخارجية** :تتمثل في:

**أ-الودائع:** تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنوك التجارية، وهي عبارة عن مبلغ مالي يدعو لدى البنك التجاري ويتعهد هذا الأخير بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب جزء أو كل الوديعة بدون سابق إنذار، وعادة لا تدفع البنوك التجارية فائدة على هذا النوع من الودائع إلا في بعض الحالات الاستثنائية، كان مقدار العملة الجارية كبي بالعملة الصعبة.

**ب-الودائع لأجل:** وهي عبارة عن مبلغ مالي يدعو لدى البنك التجاري لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء مدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقا بينه وبين البنك عند الايداع لقاء حصوله على فائدة.

**ج-ودائع بإخطار:** وهي عبارة عن أموال مودعة لدى البنك التجاري لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد الإخطار البنك بفترة تحدد عند الايداع وبالمقابل يدفع البنك فائدة على هذه الودائع[1].

**د-ودائع التوفي:** وتسمى أيضا الودائع الادخارية، وهي ودائع يتم التعامل معها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص، ويتحصل صاحب هذا النوع على فوائد محددة.

**هـ-الحسابات المدنية للبنوك الأخرى:** وتشمل جميع التزامات اتجاه البنوك الأخرى وتمثل هذه الحسابات مصدرا هاما من مصادر التي يحصل منها البنك على الموارد المالية التي يحتاجها لتمويل استخداماته المختلفة.

**و-الاقتراض من البنك المركزي:** تلجا البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي إذا ما اعترضها مشكل في سيولة، فإذا لم يكفيها الاحتياطي النقدي لمواجهة طلبات المودعين لسحب مبالغ نقدية من ودائعهم تلجا إلى البنك المركزي وتطلب منه قروض مقابل تقديم ضمانا لما تقترضه من مبالغ، كأوراق مالية أو أوراق تجارية أو غي ذلك من الضمانات.

**المطلب الثاني: مصادر القروض البنكية**

[1] محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ، سهيل احمد سمحان ، النقود والمصارف ، كلية الحقوق والعلوم الادارية جامعة الزرقاء الخامسة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1 ، عمان 2010 ، ص 162

تحدد مصادر القروض البنكية فيما يلي[1] :

**أ-الإيداعات البنكية:** وتعتبر هذه الأخيرة من أهم مصادر الأموال البنك التجاري حاليا، حيث يقوم البنك المركزي بفرض احتياطي إلزامي على البنوك عندما تحتاج إلى أموال أو عند مواجهة عجز في سيولة.

**ب-الأوراق التجارية:** يتعامل البنك من النقود الورقية الخاصة والتي انتقلت من الأوراق المحمولة إلى النقدية غي المحمولة تصدر على شكل خصومات لا تتداول إلا في أجل استحقاقها.

**ج-الحساب البنكي:** هو اتفاق بين الزبون والبنك الذي ينص على أن ما يسلمه كل منهما للآخرين في مصلحة الدافع وعلى ذمة القابض.

**د-السوق النقدية والسوق المالي:** هذه الأسواق قد تنتهي إلى إجراء مفاوضات حول القروض ومن خلال هذه المناقشات يقدم للزبون طالب القرض ردا يبين من خلاله مبلغ القرض الذي يطلب بعد مرور فترة زمنية محددة يتلقى هذا العميل إشعار أي الرد على طلبه سواء بالسلب أو الايجاب، ويجري السوق النقدي مفاوضات حول القروض طويلة الأجل وهذه القروض تكون مقدمة بشروط والتي يتم تسديدها على الأقل خلال 5سنوات.

[1] لبصير صورية ، مخاطر عدم السداد القروض في البنوك التجارية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، الأكاديمي تخصص مالية وإدارة المخاطر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2015 ،ص 10

**المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية**

تختلف القروض على أجالها، وتبعا للمقترضين والأغراض التي تستخدم فيها، والضمانات المقدمة وبالتالي تصنيفها تبعا لذلك يسهلعلى البنك تتبع نشاطه وتتمثل في[1]:

**أ-حسب أجالها:** تقسم القروض إلى:

**1-قروض متوسطة الأجل:** ويمتد أجلها الى 5سنوات بغرض تمويل بعض العملياتالرأسمالية كالمشروعات مثل شراء آلات جديدةللتوسع بوحدات جديدة ...إلخ.

**2-قروض قصيه الاجل:** ومدتها عاده لا تزيد عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاطالجاري للمنشاةقروض طويلة الأجل: وتزيد مدتها عن 5سنوات بغرض تمويل مشروعاتالإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع، ويمكن أيضاتقسيم القروض حسب آجالهاإلى:

**أ-قروض مستحقة الطلب:** أي يحق للبنك طلب سدادها في أي وقت يشاء للمقترضين الحققي أدائها عندما يريدون.

**ب-قروض ممنوحة الأجل:** وتقسم إلى قروض قصية ومتوسطة وطويلة.

**ب-حسب الأغراض** وتنقسم إلى[2]:

**1-قروض استهلاكية:** وتستخدم للحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترضمن مواجهتها، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته وتقدم ضمانات لها.

[1] رزيقات حبيبة برابح راوية ، آلية تسير مخاطر القروض في البنوك التجارية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم اقتصادية جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2019 ،ص 17

[2] رزيقات حبيبة برابح راوية ،مرجع سابق ، ص 18

**2-القروض الانتاجية:** وهي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروعات كما تستخدم في تدعيم الطاقات إنتاجية لها عنطريق تمويل شراء مهمات الصنع والمواد الخام اللازم للإنتاج، ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنميةالاقتصادية.

**3-القروض التجارية:** وهي تلك القروض الممنوحة لأجل قصية إلى المزارعين المنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الانتاجية وتجارية وطابعهاموسمي، وتختلف البنوك في اهتمامها بهذا النوع من القروض فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة والحصاد ومنها ما يفضل أنشطة أخرى.

**4-القروض الاستثمارية:** تمنح القروض الاستثمارية، لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل حسابها في سندات وأسهم جديده وتمنحوالقروض لستات ماريا في شكل قروض لتمويل الدورة الاستثمارية عند الطلب أول أجل لسماسرة الأوراق المالية.

**ج-حسب الضمان:** تنقسم إلى:

**1-قروض مضمونة:** وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى:

**1-1-قروض بضمان شخصي:** وتمنح بدون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل

**1-2-قروض بضمان عيني:** وقد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى البنك كتأمين للقرض أو قروض بضمان الأوراق المالية، ويودعلدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول.

**2-قروض غير مضمونة:** ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدمالوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من

القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل، ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد.

**د-حسب المقترضين:** وتنقسم إلى

- قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى.
- قروض للقطاع الخاص وقروض الحكومة والقطاع العام.
- قروض المستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال.
- أراء العملاء وقروض الأخرين.

**المطلب الرابع: إجراءات منح القروض**

تمر عملية منح القروض بعدة إجراءات أهمها[1]:

**1-دراسة طلبات الائتمان:** يتقدم العميل بطلب الحصول على الائتمان وفقا لنموذج معد من قبل البنك يحدد فيه القرض من الائتمانوفترته وجداول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابله شخصية مع العميل الموقوف على الجوانب التي لا يغطيها طلب الائتمان.

**2-تحليل المركز المالي للعميل:** تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطلب الائتمان في تحديد الملائمة المالية للعميل وفيما إذا كان فيوضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا.

**3-الاستفسار عن مقدم الطلب:** تستفسر ادارة الائتمان عن السمعة التجارية للعميل وشكل علاقته السابقة مع البنك أو البنوكالأخرى، إذ تساعد نتائج الاستفسار عن اتخاذ القرار السليم بشأن منح الائتمان أو رفض المنح.

[1] غويني أماني ، مرجع سابق ذكره ،ص 16 -17 .

**4-التفاوض مع العميل:** بعد دراسة المعلومات عن طبيعة الائتمان ومقدم طلب الائتمان تقدم ادارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوضمع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك وسعرالفائدة.

**5-طلب الضمان التكميلي:** ضمن هذا الإجراء فإن ادارة الائتمان تطلب من العميل تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثباتملكية الضمان وصلاحيته؛

**6-توقيع عقد الائتمان:** قد يتفق الطرفان (ادارة الائتمان وطالب الائتمان) على شروط التعاقد وبنود التفاوض، وقد لا يتفقا فإذا اتفقافإنهما يقومان بتوقيع عقد يضمن كافة الشروط.

**7-صرف قيمة القرض:** بعد توقيع عقد بين البنك والعميل مقدم الطلب الائتمان يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف العمي.

**8-سداد الائتمان ومتابعته:** من أهم الإجراءات التي تهتم بها ادارة الائتمان هو تحصيل الائتمان وفقا لجدول السداد المتفق عليه في العقد،ولضمان متابعة العملية فإن من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض

## المبحث الثاني: عرض مناقشة الدراسات السابقة

يعد موضوع إجراءات التحوط من مخاطر القروض في البنوك التجارية من أهم المواضيع التيلها أهمية إقتصادية للدولة، وعليه نعرض في هذا المبحث بعض الدراسات السابقة التي عالجت هذاالموضوع.

### المطلب الاول : عرض الدراسات السابقة

**دراسةخضرواي نعيمة بعنوان** ":إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوكالتقليدية والإسلامية"-حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائريين -مذكرة مقدمةلنيل شهادة ماجستير،حيث حاول الباحث الإجابة عن الإشكالية التالية :كيف تتم إدارة المخاطرفي

البنوك التقليدية والإسلامية ؟ وأي البنوك أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر البنكية؟،حيث هدفت الدراسة إلى إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر البنكية وكيفية إدارتها في البنوكالتجارية وإيجاد الحلول المناسبة لمواجهة المخاطر، وتم التطرق إلى معرفة أهم العوامل التي تزيدمن تفاقم المخاطر منها العولمة وما أفرزته من ظواهر (تحرير الخدمات المصرفية إنتشار ظاهرةغسيل الأموال وإشتداد المنافسة المحلية والخارجية وتزايد حجم الموجودات خارج الميزانية ).

وهذاما ينوع من صور المخاطر منها: الإئتمانية والسيولة وأسعار الفائدة والصرف ورأس المالوالأوراق المالية، بإعتبار أن المخاطر الإئتمانية هي المخاطر الأكثر عائد على البنك.

**دراسة منصور منال ملتقى علمي** بعنوان: الأزمة الماليةوالإقتصاديةالدولية والحوكمة العالمية متضمن مداخلة بعنوان : "إدارة المخاطر الإئتمانيةووظيفة المصارفالمركزية القطرية والإقليمية حيث هدف الباحث إلى الإلمام بمفاهيم إدارةالمخاطر في البنوكوالتعرف على وظائفها وأسباب ظهورها والتي من بينها :التوسع فيالخدمات المصرفية والثورةالتكنولوجية وعمليات تبييض الأموال ،وكل هذا أوجب تطويرمفهوم إدارة المخاطر لتصبح جزءأساسي من الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة مصرفية،كما يجب عليها أن تتعامل بطريقة منهجيةمع جميع الأخطار التي تحيط بأنشطة المؤسسة.

**دراسة (داودي رجاء ) بعنوان** ":إدارة المخاطر الإئتمانية وفق لجنة بازل "دراسةحالة البنك الجزائر الخارجي BEA–وكالة أم البواقي – مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر،ولمعالجة هذا الموضوع تم التطرق إلى الإشكالية التالية: ماهي أهم الطرق المستخدمة في التقليلمن المخاطر الإئتمانية ؟ومامدى تأثير متطلبات لجنة بازل عليها ؟.ومن خلال ما تم تناوله فيهذ الدراسة يعتبر الإئتمان البنكي ذو فعالية مصرفية غاية في الأهمية والذي من خلاله يمكنتحقيق الجزء من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الإقتصاد ولكنه في ذاتالوقت إستثمار تحيط به المخاطر بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة ،ومعرفة تلك

المخاطريتطلب تحديدها بدقة وتقديرها وتقييمها بطرق ووسائل متعددة منها :طريقة النسب المالية وتركزعليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات ، طريقة التنقيط أو القرض التنقيطيويستعملها البنك لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه ،إضافة إلى كيفية تسيير المخاطرالإئتمانية وفق مقررات بازل والتي تهدف إلى توحيد معايير رأسمالية المصرفية في العالم وتقديممعادلة جديدة للربط بدرجة أكبر بين شروط رأسمال والمخاطر.

**دراسة (شهر زاد نجعوم ) بعنوان** ":إدارة مخاطر القروض المتعثرة قي البنوكالتجارية"–دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية أم البواقي – وقد كان الهدف من هذ الدراسةهو الإجابة على الإشكالية التالية :كيف يمكن للبنوك التجارية معالجة مخاطر القروض المتعثرة؟. حيث تم التطرق إلى معرفة كيفية إدارة المخاطر والوقاية منها ، وأهم النتائج التي توصلتإليها الدراسة أنه من بين صور المخاطر الإئتمانية التي تواجهها البنوك التجارية هي مخاطرمتعلقة بالمقرض وذلك بنسبة 22.2%من المستجوبين ،من بين أسباب تعثر القروض هناكأسباب تتعلق بالبنك وأخرى تتعلق بالمقترض وأخرى خارجة عن نطاق كليهما ،كما تم التوصلأيضا إلى أن البنوك تتخذ الإجراءات الودية لمعالجة مشكلة تعثر القروض وتقديم مساعدةللزبون الذي يرغب في تسديد مستحقاته في حين أن الزبون الذي لايرغب في إيجاد الحلول تتخذضمنه إجراءات قانونية ،ورغم كل هذ الإجراءات التي تقوم بها البنوك تبقى دائما عملية التسييرالعلاجي لخطر الإئتمان ضرورية وهو مايثير إهتمامات إدارة الإئتمان بشكل خاص من خلالتبني إستراتيجيات عمل موجهة لمعالجة مخاطر القروض ،كما توجب على البنك تطوير أنظمتهاالداخلية لإدارة المخاطر بالعمل على تكييفها وفق متطلبات لجنة بازل.

**دراسة لقليب فضيلة** بعنوان "تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية–"دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة –مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي– حاول الباحث في هاته الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية : مامدى قدرة البنوك التجارية علىتسيير مخاطر القروض ؟وماهي الأساليب المتخذة في ذلك ،وهدفت الدراسة في إبراز كيفيةالتقليل

من المخاطر البنكية من خلال تشجيع إعتماد التحليل المالي لتقييم مخاطر الإئتمان،ويعدقطاع المؤسسات المالية من أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر ويرجع ذلك إلى تسارع وإتساعالعولمة المالية

**دراسة جوفاف قايس –شتوح محمدبعنوان** ":التحوط من المخاطر المالية فيالبنوك "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة أدرار –مذكرة مقدمة لنيل شهادةالماستر– كان الهدف من هذ الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :مامدى فعالية تجسيدالتحوط من المخاطر المالية في البنوك ؟حيث تم التطرق إلى العمل الذي يقوم به البنك أو يعمل يحمل في ذاته مخاطرة وفي نفس الوقت فهو يعمل على إجتناب الوقوع فيها ،وهذا لايعنيأنه يجمد نشاطاته لأن مهمته هي المخاطرة من أجل تحقيق الأرباح ،كما تساعد مقررات بازلسهاوقيافي إدارة المخاطر المالية بتقديم أهم الطرق لمواجهة المخاطر

**دراسة عيادي محمد أمين –شعشوع عبد العزيز بعنوان**":إدارة المخاطر في البنوكالتجارية" – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيسمسيلت – ماستر أكاديمي حيثحاول الباحثان الإجابة على الإشكالية التالية :كيف للبنوك التجارية إدارة المخاطر المحيطةبمجمل نشاطاتها ؟.و هدفت الدراسة إلى الإهتمام بعملية إدارة المخاطر المصرفية وتطويرها منأهم السبل لتعظيم عوائد وربحية البنوك. حيث تتنوع المخاطر إلى مخاطر إئتمانية وتشغيليةومخاطر سيولة والسوق وتتفاوت حسب تأثيرها على النشاط المصرفي ،والتطرق إلى أسلوبينرئيسيين لإدارة المخاطر ،الأسلوب الأول يتمثل في التحكم في المخاطر من خلال تخفيفتكاليف هذا المخاطر إلى أدنى مايمكن وتشمل تحاشي المخاطر والتقليل منها والأسلوب الثانيتمول المخاطر عن طريق ضمان الأموال لتعويض الخسائر الناتجة عن المخاطر ،وكذا إتباعالمعايير الدولية كلجنة بازل التي تعطي للبنوك القدرة على معرفة المخاطر وتحديدها ومواجهتهاومعرفة وضعية البنك في البنية المصرفية العالمية

**المطلب الثاني : مناقشة جوانب الدراسات السابقة**

**1. من حيث التشابه**

يعد موضوع إدارة المخاطر البنكية من أهم المواضيع التي تتلقى إهتماما كبيرا في الأونةالأخيرة منطرف إقتصاديات الدول، وقد تناولت العديد من الدراسات إجراءات التحوط من مخاطر القروض فيالبنوك التجارية ، بصور مختلفة ومتباينة وسنحاول في هذا الجزء مقارنة هذ الدراسات مع الدراسةالحالية وإبراز أوجه التشابه والإختلاف بين هذ الدراسات بحيث هدفت بعض الدراسات إلى:

معرفة المفاهيم الأساسي للمخاطر البنكية وكيفية إدارتها في البنوك التجارية وإيجاد الحلول المناسبةلمواجهة المخاطر مثل د ارسة خض اروي نعيمة ودراسة منصور منال وتطابقت الدراستان على أن ظاهرة غسييل الأموال والتوسع في الخدمات المصرفية وتزايد حجمالموجودات خارجالميزانية من أهم أسباب المخاطر البنكية وتم التأكيد على أن المخاطر الإئتمانية من بين أهم وأكثرالمخاطر عائدا على البنك.

حيث هدفت دارسة أخرى إلى تسليط الضوء على محاولة فهم وتحليل معايير لجنة بازل الدوليةومساهمتها في دعم الإج ارءات والتدابير اللازمة لضبط إدارة المخاطر، وكذا طرق تقييم وتقدير إدارةالمخاطر البنكية كدراسة داودي رجاء ودراسة شهر زاد نجعل ودراسة جوفاف قايسشتوح محمد بحيث ذكروا أن البنك يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع المسبق وذلك بإستعمالهلطرق ووسائل متعددة منها طريقة النسب المالية ،طريقة التنقيط والذي يستعملها البنك لكي يتمكن منتقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منح القرض، وذكروا أن لجنة بازل إعتمدت على معيار كفاية رأس المالكحاجز يمتص الخسائر لكن بالإضافة إلىرأس المال ، وقد إهتمت في إتفاقيتها الثانية بركيزتين هما:

المراجعة الرقابية وإنضباط السوق حيث من خلالهما يهتم بوضع نماذج وتقييم إدارة المخاطر.

أّما دارسة عيادي محمد أمين –شعشوع عبد العزيز ودراسة لقليب فضيلة فاتفقتالدراستان بشكل أساسي على إبراز كيفية التقليل من المخاطر البنكية من خلال تشجيع إعتماد التحليلالمالي لتقييم مخاطر الإئتمان.

**2. من حيث الإختلاف**

أشارت د ارسة خض اروي نعيمة إلى إدارة المخاطر البنكية فكانت نتائج الدراسة أنالمخاطر لصيقة بالعمل المصرفي وأن البنوك المركزية لها دور كبير في التقليل من المخاطر من خلالأساليبها الرقابية على البنوك، واختلفت نتائج دراسة منصور منال على أنشطة إدارةالمخاطر أن تكون دائمة التطور وتتعامل بطريقة منهجية معجميع الأخطار التي تحيط أنشطة المؤسسةوأن تترجم الإستراتيجية إلى أهداف تكتيكية عملية مع تحديد المستويات لتعزيز فعالية العمل بين جميعالمستويات .

أما دراسة داودي رجاء ، فكان من نتائج دراستها غياب إستراتيجية طويلة المدى ترسمللأداء المصرفي ،وتجنب من الوقع في الأخطاء السابقة ، وأدرجت الإصلاحات المصرفية المصرفية فيالجزائر معايير الحذر تدريجيا لمسايرة الإتجاهات الدولية وتحقيق حد أدنى من الأمان المتمثل في حمايةالبنك والمودعين من الخسائر، لكن شهر زاد نجعوم ترى بأن عملية التسيير العلاجي لخطرالإئتمان ضرورية ،ويرى جوفاف قايس أن المخاطر المالية علة لامفر منها في العمل المصرفي وتعدالمشتقات المالية أداة هامة للتحوط من المخاطر المالية ،ويرى بأن أساليب وإستراتيجيات التحوط منالمخاطرتتعدد وتختلف من مؤسسة مالية إلى أخرى حسب نوع ودرجة الخطورة التي تتعرض لها المؤسسة.

حيث أشارت دراسة عيادي محمد أمين شعشوع عبد العزيز أن من أهم نتائج دراسته تعدمخاطر السيولة من المخاطر التي مهما كانت دراستها حديثة أو تقليدية يصعب الحكم فيها سواء علىالمستوى المحلي أو العالمي وهناك عدة طرق لقياس المخاطرفلم يحدد أي

الطريقة أنجع ،فحين تربلقليب فضيلة أن الطريقة الأنجع لقياس المخاطر هي التحليل المالي حيث أن محللي الإئتمانيطلبون قوائم مالية من الزبون ويشترط تدقيقها من المحافظ

**المطلب الثالث: أهداف الدراسة الحالية**

وعلى غرار الدراسات السابقة فإن دراستنا اشتملت على كل بعض من عناصر هذهالدراسات والتي كانت تصب في موضوع مخاطر السداد البنكية، ومايميزدراستنا عن الدراساتالسابقة هو تحديد طرق إدارة مخاطر السدادعلى القدرة التمويلية للبنوك التجارية، حيث كان الهدف من دراستناهو إعطاء إضافة جديدة حول إجراءات التحوط من المخاطر البنكية وتحديد الطرق المستعملة لقياسالمخاطر،وتحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار

**المبحث الثالث: أثر مخاطر العجز عن السداد**

لمخاطر العجز عن السداد أثر القروض وعلى التمويل والذي سنتطرق إليه في المطالبالتالية:

**المطلب الاول: أثر مخاطر العجز عن السداد على القروض**

وتترجم الأخطار محاسبيا من خلال حسابات المؤونات والخسائر، وتؤثر هذه على النتيجة الصافية وتدهورها،كذلك تؤدي إلى إضعافالملاءة للبنك، وتتجلى آثار مخاطر القروض في [1]:

أ-**تدهور نتائج البنك:** أن هذا التدهور هو عائد إلى تفاقم المؤونات والخسائر المتعلقة بعدم تسديد الحقوق.

[1] شريف مصباح ابو كوش ، مرجع سابق ،ص 25 .

**ب–تدهور الملاءة المالية للبنك:** في حالة تسجيل البنك لنتائج غي كافية على احتواء الخسائر المسجلة فإنه يكون محيا في هذه الحالة علىتغطيتها بواسطة الأموال الخاصة وهذا ما قد يؤدي هو كذلك بدوره إلى تسجيل تدهور في ملاءة البنك.

ج–تدني التصنيف الائتماني للبنك: النتائج التي تحققها البنوك هي من بين أهم المعايي التي تعتمدها وكالات التصنيف الائتماني والتي منأشهرها Stander and bondsو ،modsو تختلف التصفيات من وكالة الى أخرى حسب معايي الخاصة، والتي تدل على مقدرةالبنك من عدمها على مواجهة المخاطر المختلفة.

د–الخطر الكلي (الاجمالي): إن مخاطر القرض يمكن أن تتطور إلى خطر عام يمس البنوك بصفة عامة وليس البنك لوحده، ذلك الترابطالوثيق بين وحدات القطاع البنكي، حيث أن إفلاس بنك واحد يؤثر على جميع البنوك الأخرى وقد يؤدي إلى إفلاس أحدها، بحيث أنالبنك المفلس لا يمكن أن يسدد الأموال المستحقة عليه للبنوك الاخرى، مما بسبب حالة من العجز في السيولة لدى البنك المقرض مما قديؤدي إلى إفلاسه هو الاخر.

**المطلب الثاني: أثر مخاطر العجز عن السداد على التمويل**

إن إقامة علاقة مالية مباشرة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي أمر ممكن، لكن وجود مثل هذه العلاقة التمويليةتصادفها مجموعة من الصعوبات بالنسبة للطرفين مما يؤثر بالسلب على العملية التمويلية، ونلخص ذلك فيما يلي[1]:

تظهر هذه العلاقة المباشرة مشكلة أولى تتمثل في صعوبة تعارف طرفي العلاقة في الواقع،كيف لي أن أعرف أن فلان له فائضمالي مالم أكن أعرفه معرفة شخصية.

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 65 .

حتى وان تم التعارف ما بين هذين الطرفين، فليس من السهل أن يكون هناك توافق في الرغبات من حيث الزمان والمكان. فمنالوارد أن يكون صاحب العجز، يحتاج إلى هذه الأموال في شهر مارس مثلا ولكن صاحب الفائض لا يستطيع تعبئتها الا في شهر أفريل، كما أنه ليس من المستبعد أن يكون طرفا العلاقة غي متواجدين في نفس المكان، وهو ما يخلق مشكلة التلاقيبينهما، قد يكون صاحب الفائض المالي يسكن صاحب العجز المالي مدينة وهران مثلا، فكيف لهما أن يلتقيا

صعوبة توافق الرغبات من حيث المبلغ، فقد يكون صاحب العجز المالي يحتاج إلى مبلغ أكبر من الفائض المالي للطرف الآخرلهذه العلاقة المالية المباشرة، ويصبح من اللازم على صاحب العجز أن يبحث عن شخص آخر لاستكمال حاجته المالية، معإمكانية ظهور نفس المشاكل السابقة على فرض أن هذه المشكلة قد حلت

إن هذه الصعوبات لا تسمح بخلق الظروف الملائمة الاستعمالات المثلى لموارد التمويلالمتاحة، وتدفع بكل تأكيد إلى التفكي فيالبحث عن سبل وطرق أخرى، من أجل توفي الجو الملائم والأدوات الضرورية لضمان نجاعة أكبر في استعمال الأموال، ومنالضروري الإشارة إلى أن تجنب هذه المصاعب يمر عبر عملية تطبيق لهذه العلاقة كلما أمكن ذلك

**خلاصة الفصل الأول:**

توصلنا من خلال ما تناولناه في هذا الفصل أن القروض هي مبادلة مال حاضر مقابل الوعد بالتسديد في فترة يتفق عليها مسبقا،كما أن عملية الإقراض تمثل المحور الأساسيلعمل البنك التجاري، واتضح أيضا أن القروض تقسم حسب مجموعة من المعايي إلى عدةأنواع وآجالها وشروط منحها، إلا أن البنوك تتعرض لمخاطر كثية أثناء عملية الإقراضأهمها مخاطر عدم السداد والتي بصفة عامة يمكنتعريفها بأنها المخاطر التي يتخلف عنها العملاء في الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين ويولد عن السداد خسارة كلية

أوجزئية لأي مبلغ مقرض للطرف الآخر، ويترتب عن ذلك آثار تؤدي إلى تدهور وإضعاف القوائم المالية للبنك

# الفصل الثاني

**الفصل الثاني : الإطار التطبيقي**

**تمهيد:**

سنقوم في هذا الفصل بإسقاط ما قمنا بدراسته نظريا على البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار التي وقع اختيارنا عليها لمالها من دور فعال وبارز في الاقتصاد الوطني خاصة في الظروف الراهنة معتمدين في ذلك على منهج دراسة حالة لتوضيح أثر مخاطر عدمالسداد على البنوك التجارية.

وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول :الملامح التنظيمية للبنك الوطني الجزائري**

**المبحث الثاني :القروض البنكية وإجراءات منحها في البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار**

**المبحث الثالث :القواعد الاحترازية لجنة بازل 3في البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار**

## المبحث الأول

### المطلب الاول : نشأة البنك الوطني للبنك الجزائري ووظائفه

#### اولا نشاة البنك الوطني الجزائري

تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم1978/66م المؤرخ في 13 جوان 1966 ليضم كل البنوك ذات الأنظمة المشابهة له ونذكر منها

بنك التسليف العقاري الجزائريالتونسي BCFAT والذي تم ضمه من قبل البنك الوطني الجزائري في شهر جويلية 1966

بنك التسليف الصناعي والتجاري BPNCIA وقد تم ضمه في جانفي 1968

بنك باريس والبلدان المنخفضة BPPB وتم ضمه في ماي 1968

ان البنك الوطني الجزائري هو مؤسسة او شركة وطنية يطبق عليها التشريع التجاري وكدا التشريع الخاص بشركات المساهمة ، وله صبغة بنك الودائع ، حيث أنشء البنك برأس المال قدره 20 مليون دينار جزائري ، وذلك من أجل أن يكون دعامة التحويل الاشتراكي للقطاع الزراعي والصناعي ، وكان يقدم القروض القصيرة والمتوسطة الاجل لقطاع الفلاحة وكذا مساهمته في تولى الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي إلأى غاية 1982 ، عندما تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تولى المهام الخاصة بالقطاع الفلاحي

اما مساهمته في القطاع الصناعي في المجال البناء والتسيير ووتم استخدام الإعلام الآلي منذ سنة 1967 وقد تنوع نشاط البنك خاصة بعد الإصلاحات التي شهدها القطاع المالي سنة 1990والتي ركزت على مبدأ عدم التخصيص فأصبح يقوم بالأنشطة المصرفية على اختلاف أنواعها

**وظائف البنك الوطني الجزائري**

للبنك الوطني الجزائري عدة وظائف أهمها

المساهمة في توسيع تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط وفقا لأسس مصرفية تقليدية بشان المخاطر ، وضمان القروض وتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع والخصم التجاري والأعتمادات البنكية

منح القروض للقطاعات الزراعية المسيرة ذاتيا والمساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج لغاية سنة 1982 لحساب البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR والذي أسندت إليه هذ المهام

مساعدة المؤسسات الصناعية العامة والخاصة وبإمدادها بالقرض

في ميدان الإسكان يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية

المساهمة في رأسمال من البنوك الإجنبية وهذا لتوسيع علاقته مع الخارج كما يلعب دور المراسل مع البنوك الخارجية

**المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري**

ان الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري يضم فنين للمديريات حسب درجة المسؤولية المسندة وهي كالأتي :

**اولا : المديرية العامة للبنك**

يقع مقرها بالجزائر العاصمة ، تقوم بنتظيم وتسير المديريات الجهوية التابعة لها.

**ثانيا المديريات الجهوية للبنك**

إن للبنك الوطني الجزائري مديريات جهوية منتشرة عبر أنحاء الوطني، كل مديرية تحمل رقما استدلاليا خاصا بها ، وتتفرع عنها عدةوكالات لكل منها رقما استدلاليا معنيا مثلا : المديرية الجهوية ليشبار تحمل الرقم تحمل الرقم الاستدلالي 180 تتفرع عنها عدة وكالات منها

الوكالة 412 بشار الوكالة 411 تندوف والوكالة 250 ادرار

والشكلان التاليان يبديان الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للبنك الوطني الجزائري والمديريات الجهورية التابعة له على الترتيب

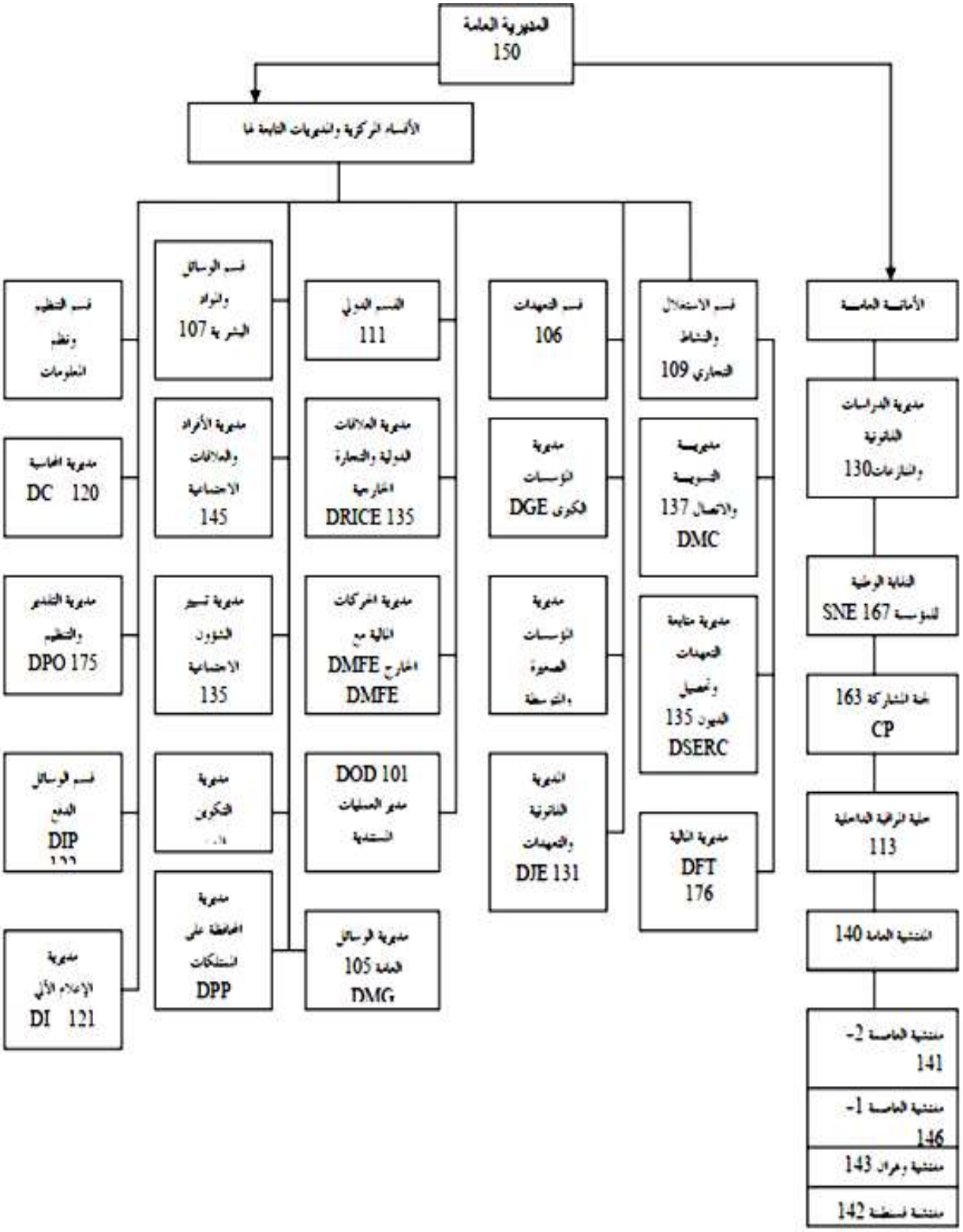


**الهيكل التنظيميللمديرية العامة للبنك الوطنيالجزائري**

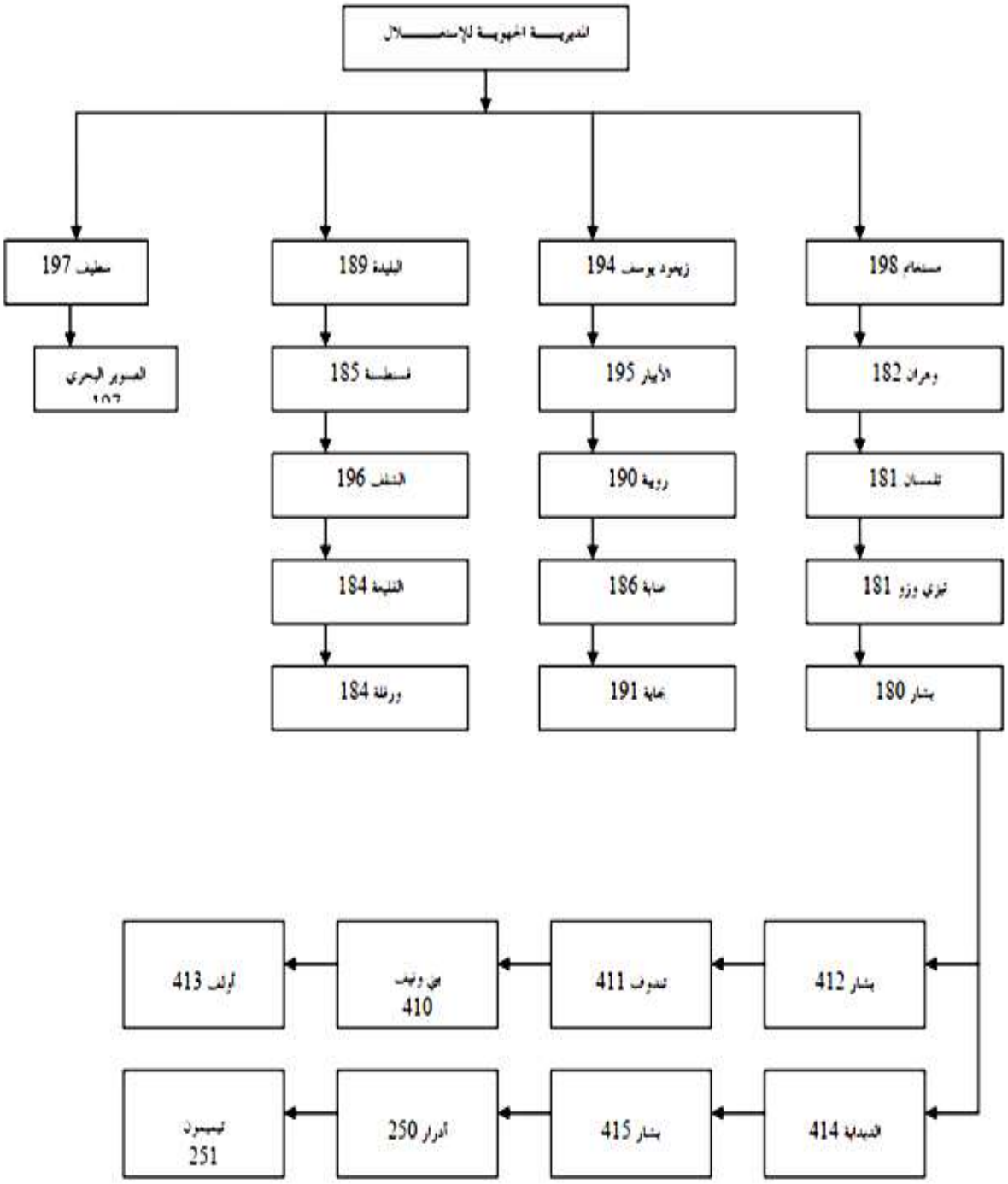


**الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار ( 0180)**

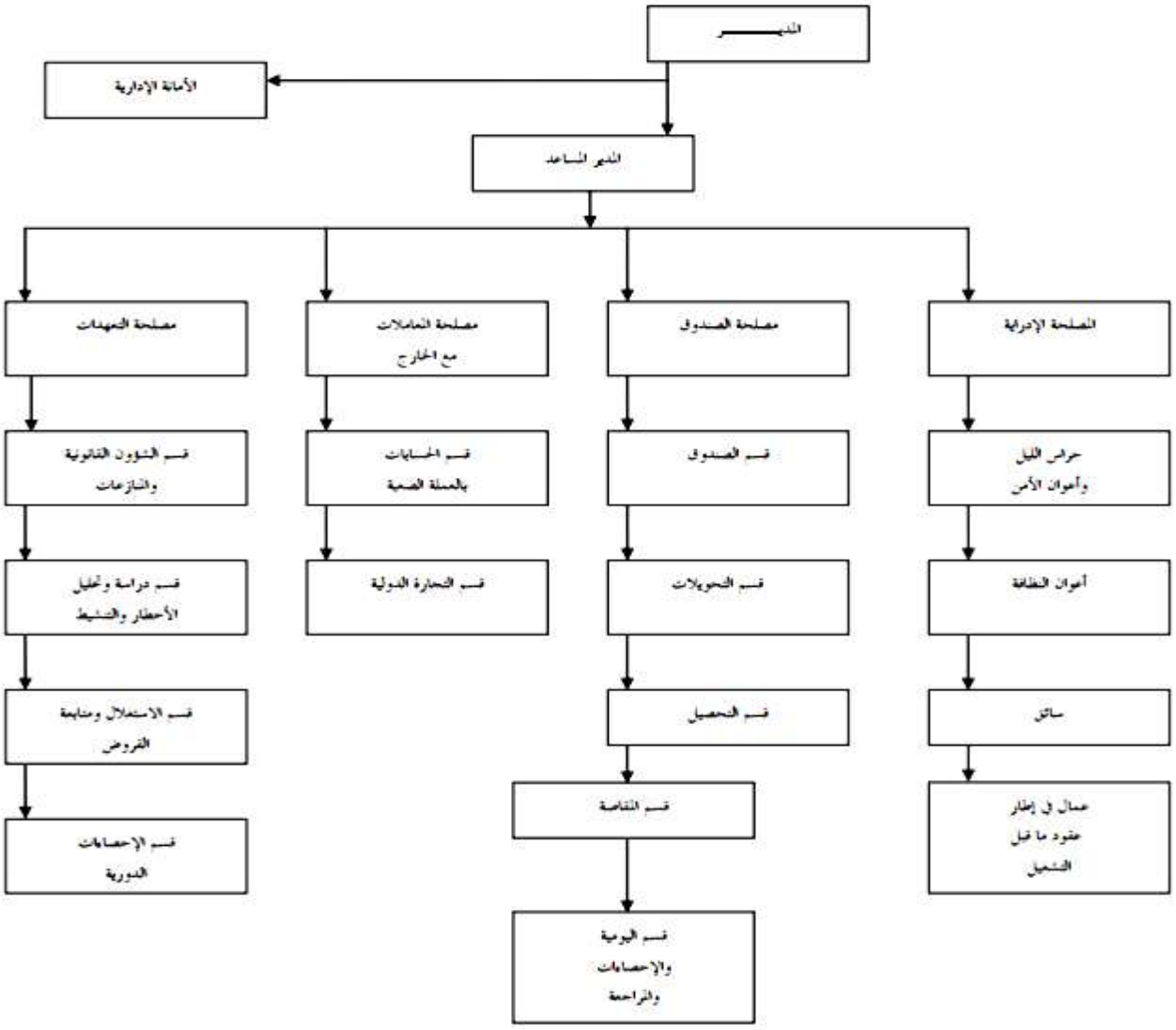


**الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار (250)**

**المطلب الثاني : تقديم وكالة البنك الوطني الجزائري (250 ادرار )**

**اولا : التعريف بالوكالة ونشأتها**

نشات وكالة ادرار سنة 1983 ،وهذا بمبادرة من البنك الوطني الجزائري نتيجة زيادة النشاطات والمساهمة في تنمية المنطقة وتتبع وكالة للمديرية الجهوية ببشار ، ونقوم باستقبال الودائع للحصول على فوائد بالمقابل ومختلف الأنشطة البنكية من سحب ومنح للقروض بانواعها وفق شروط موضوعة مسبقا ، فتح الحسابات بكل انواعها وغيرها من الخدمات النبكية لدى البنوك التجارية وتهدف إلى تحقيق الأهداف التالية /

تقديم الخدمات المصرفية بأحسن الطرق سعيا لتحقيق أقصى ربح

تسهيل المعاملات لسرعة أداء العمليات البنكية

تقديم القروض الخاصة بالاستثمارات الفعالة في الاقتصاد القومي من خلال خلق مناصب شغل والمساهمة في الاقتصاد الوطني

**الهيكل التنظيمي للوكالة 250 ادرار**

تضم الوكالة ( 250) بادرار اربعة مصالح ورئيسية يشرف عليها مدير ومدير مساعد وامانة ( سكريتارية )

**المدير** : هو المسؤول المباشر على الوكالة إمام المديرية الجهوية والعامة وتتخلص اهم مهامه فيما يلي : السهر على تطبيق القرارات القانونية والتنظيمية على مستوى الوكالة

استقبال طلبات القروض ودراستها ومناقشتها واتخاذ القرار وبشانها

التحكم في التكاليف ومتابعتها والمحافظة على ممتلكات الوكالة

السعي على التوسيع دائرة المتعاملين مع الوكالة والتطور التجاري لها

السهر على تطوير الوكالة والمحافظة على سمعتها

**المدير المساعد** :النائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسمى في حال غيبه او حصول مانع له على دراسة التدابيروالعمليات اللازمة لتسيير هياكل الوكالة ووسائله واعماله سيرا عاديا.

**3الأمانة العامة** :السكريتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك والإضافة إلى الاعمال المكتبية كطباعةالوثائق وارسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما انها تمثل الوسيط بين العمال والعملاء والمدير هذا الاخير يكون علىعلم بكل بريد صادر ووارد.

**4.وظيفة التجارة الخارجية**:تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستياد والتصدير من الناحية المالية كما يتجلى دورها فيالتعامل بالعملة الصعبة سواء في صورها النقدية أي بيع وشراء او في شكل تحويلات اضافة الى اعداد العمليات المحاسبية المتعلقةبالعملة الاجنبية التي بواسطتها، يتم تحويل الاموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون الى حساب المورد في الخارج.

**5.وظيفة الصندوق** :تعتبر انشطه مصلحه لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعميل يتكون من صندوقين ثانويينالاول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الاجنبية ويضم كل من:

**فرع البنك** :بسيها الشباك الذي يقوم بعمليات الشبك حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الاخير وهذا طبعا مع افتراضوجود رصيد موجب للساحب؛

**فرع التمويل** :يتم نقل مبلغ من حساب الى حساب آخر وهو تمويل مباشر؛

**غرفة المقاصة** :في حال تحويل غي مباشر اي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين ان الزبون يقضيخدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثله في اقليم معين.

**وظيفة الحسابات** :تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الادارية اي النظام الاداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤونالحسابية اي متابعه محاسبات البنك الداخلية من ميزانيه التسيير والتجهيز .

**7.وظيفة القروض** :تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك حيث انها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسةالكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف انواعها وإشكالها وتأخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرفالمكلف بالدراسات على اساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استيراد القرض كاملا مع قيمه نسبه الفائدة.

**.8. مصلحة الاستشارة القانونية والمنازعات** :تتخصص هذه المصلحة في متابعه النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعاتالقضائية وهي تسير من طرف خبي في المحاكم من اهم وظائفها:

تمثيل البنك امام الجهات القضائية والادارية والأمنية؛

الاشراف على دراسة وقسمه الشركاء؛

الاشراف على خلق الحسابات.

**09. وظيفة المراقبة والميزانية**:وهذه المصلحة يسيها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك وهي مسية من طرفالمديرية العامة وهي غي مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في

القروض والاجور والاعتمادات والعمال الميزانية فتقوم بإعداد الاجورللعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالة المركزية والوكالات الفرعية

**المبحث الثاني: القروض البنكية واجراءات منحها في البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار**

لكي يقوم البنك الوطني الجزائري بتقديم القروض عليه اعتماد عدة اجراءاتكما تحدد ادارة البنك مبادئ الطلب علىكل نوع من أشكال القروض وتقييم فاعلية وقابلية البنك في تلبية هذه الطلبات ومن تم اتخاذ عده اجراءات من اجل تحصيلها.

**المطلب الاول: اجراءات منح القروض**

تعد عملية منح القروض عملية غير مباشره إذا أنها تتم بعد تسليم الملف و تتطلب اجراءات متعددة وطويلة الأمد، حيث يكون هناك متابعة دقيقةللملف من جميع النواحي القانونية، الاقتصادية التقنية وحتى الاجتماعية، وتمر هذه العملية بعدة مراحل اساسية اهمها:

**أولا: مرحلة الاستقبال**

حيث تمر هذه المرحلة بمجموع من الخطوات:

**1.استلام الملف:**

حيث يتكون الملف مما يلي:

إذا كان المقترض شخصا طبيعيا كانت اهم الوثائق المطلوبة هي

- طلب خطي
- نسخة طبق الاصل لبطاقة التعريف الوطنية (الهوية)
- وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية
- شهادة عمل او شهادة اخرى

- دراسة تقنية او واقتصادية للمشروع

إذا كان المقترض شخصا معنويا (مؤسسة) فاهم الوثائق المطلوبة هي:

- طلب خطي
- نسخة من السجل التجاري المصادق عليها
- عقد الملكية او الايجار لمحل المشروع رقم التسجيل في إدارة الضرائب معضرورة وجود 3نسخ للملف حيث
- نسخة للمكلفين بالقروض
- نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال
- نسخه للإدارة العامة
- التحقق من جميع الاوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض.
- تسليم ورقه لصاحب او طالب القرض بتبليغه بوصول الملف كاملا.

**ثانيا: مرحلة الدراسة**

بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفقا لما يلي:

قائمة مكونة من فقرات :لتقديم المؤسسة الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصادية، مالية..)

دراسة تحليلية :عن طريق تحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول الحسابات، النتائج )

تحديد نوع القرض على اساس طلب الزبون وملفه

**تحديد قيمة القرض:**

إذا كان المبلغ اقل او يساوي 2500000دج الدراسة تم على مستوى المكلفين بالقروض

إذا كان «2500000المبلغ «50000000دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال؛

إذا كان أكبر تماما من 50000000دج الدراسة تتم على مستوى الادارة العامة؛

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي هو حقوق دراسة الملف حيث إذا كان قرضمتوسطة او طويل اجل يدفع 10000دج

قرض قصي هل اجل يدفع 200دج

**ثالثا: مرحلة اتخاذ القرار**

في حالة رفض الطلب يعاد الملف الى صاحبه

في حاله الموافقة على طلب القرض: يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل وهي:

**الضمانات:**

رهن حاضر :قبل الاستفادة من القرض مثلا رهن عقاري

رهن غير حاضر :بعد الاستفادة من القرض مثلا رهن حيازي العتاد

الفاتورة

العتاد

نسبة تمويل البنك :النسبة المالية التي يدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر بحيث المشاريع التي لها مخاطركبيرة تدخل بنسبه قليله وتتراوح نسبه التمويل بنك عموم بين 50%إلى 70%

**المطلب الثاني: القروض التي تمنحها الوكالة**

تلجا المؤسسات الى الاقتراض من البنوك بصفة عامة ومن البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالاتها بصفة خاصة من اجل تمويلاحتياجاتها، وتصنف القروض من المقدمة من طرف الوكالة:

**أولا: قروض الاستغلال**

ان عمليات تمويل الاستغلال بصفة مباشرة او غي مباشرة في التمويل اليومي للمؤسسة وهي تتعلق بالتموين بالإنتاج، وتوزيع الخدماتوالخبرات وهي تشمل:

قروض الصندوق الموجهة لتمويل دورة الاستغلال.

الخصم الموجه لتزويد سيولة المؤسسة.

قروض الامضاء والتي عند استحقاقها تحدث حسم على سيولة وخزينة المؤسسة.

**ثانيا: قروض الاستثمار**

يمول القروض المتوسطة وطويلة الاجل مجموعة الاستثمارات التي تضعها المؤسسة في الخدمة حتى تسمح لها بتحقيق مهمتهااجتماعيا، النفقات المتعلقة بالمصانع، المخازن والآلات، وتكون الشروط الخاصة بالقرض مكيفة مع قدرة المؤسسة على التسديد.

وتخضع عامة المشاريع الصناعية والسياحية للاستثمار طويل الاجل في حين تخضع المشاريع النوعية الاقتناء تجهيزات العمل النقلالبضائع للتمويلات متوسط الاجل.

كلما يقوم البنك بمشاركة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل استثماراتهم.

**ثالثا: القروض الخارجية**

قد تكون لبعض المؤسسات عمليات خارجية (تصدير واستياد) لذا تلجا الى القروضالخارجية والتي تأخذ الاشكال التالية:

- قرض المشتري
- قرض المورد
- قروض مالية

**المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة لدى البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار لاسترداد أمواله**

من الإجراءات المتبعة لدى البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار لاسترداد أمواله ما يلي:

في بداية الامر وفي حال تأخر العميل عن سداد قرضه، يتصل البنك به لإبلاغه لحلول وقت السداد وهو ما يعرف بالإنذار الأول، يرسلالبنك إنذارا ثانيا، بعد ذلك ومع استنفاذ البنك لحالات انذار العميل، يلجا الى المعالجة لقانونية والقضائية، من خلال مصادرة املاكه والمقدمة في شكل ضمانات وبيعها في المزاد العلني لاسترداد مبلغ القرض، وفي حال عدم قدرة العميل على السداد يتم تنفيذ العقوبةالقانونية بالسجن؛

وهناك ما يسمى بفرض جدولة الدين، وهذا إذا كان العميل لم يستطع تسديد ديونه يذهب الى البنك ويطلب منهم قبل ان يخسر ويقع فيالإفلاس بغرض إعادة جدولة الدين ثم يتقدم البنك بنسبة 50%الى الزبون لإعادة تجديد قرضه؛

وقبل منح القرض نذهب نستفسر في البنوك الأخرى، إذا كان هذا الشخص عنده ديون من قبل ام لا لكي يتجنب الوقوع في خطر عدمالسداد؛

وهناك مجموعة من العناصر يجب ان يقوم بها البنك قبل منح القرض لتجنب الوقوع فيالخطر أهمها:

- دراسة المشروع دراسة اقتصادية دقيقة أي تنظر الى المعدات كيف تعمل وجدته
- نسبة نجاح المشروع

- المردودية المتوقعة للمشروع
- المكان الذي يتم فيه المشروع جيد ام لا اي ندرس المشروع من كل النواحي ومدى نجاحه ومدى خطورته قبل منح القرض كبير نتجنب الوقوع في خطر عدم السداد الا ان هذا لا يمنع البنك من الوقوع في المخاطر فهي تقع وتحاول النهوض والحيطة والحذرمرة ثانية واستعمال طرق وأساليب وقائية جيدة أحسن من قبل لكي تتجنب هذا.

**المطلب الرابع: حصيلة القروض المسددة وغير المسددة البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار**

اثناء مقابلتنا لرئيسة مصلحة القروض للبنك قصد التعرف على حصيلة القروض المسددة والغير مسددة خلال الثلاث السنوات الاخير تم تزويدنا بالمعلومات التالية

جدول رقم ( 01 ) مجموع القروض المسددة وغير المسددة للسنوات الثلاثة الاخيرة

| البيان / السنوات | مجموع القروض الممنوحة | النسبة% | مجموع القروض المسددة | النسبة% | مجموع القروض غير المسددة | النسبة% |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2018 | 315877032,1 | 100 | 112680454,13 | 35,67 | 203196578,05 | 64,32 |
| 2019 | 107340556,7 | 100 | 57850325,01 | 53,89 | 49490231,73 | 46 ,10 |
| 2020 | 183776201,8 | 100 | 113230654,20 | 61,61 | 70545547,57 | 38 ,38 |

يمثل الجدول نسبة القروض المسددة وغي المسددة الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار خلال ثلاث سنوات السابقة (2018/2019/2020؛)

**خلال سنة 2018 :**

حيث قدر مجموع القروض التي منحها البنك بولاية ادرار سنة 2018ب 315877032,1دج، حيث بلغ مجموعالقروض المسددة ب 112680454,13دج أي بنسبة ، 35,67%أما مجموع القروض غي المسددة لنفس السنة فقدرب 203196578,05دج أي بنسبة ، 64,32%ونلاحظ أن مجموع القروض غي المسددة لسنة 2018أكبر من مجموعالقروض المسددة بنسبة . % 28,65

**خلال سنة 2019 :**

حيث بلغ مجموع القروض التي منحها بنك البنك الوطني الجزائري سنة 2019ب 107340556,7دج، وقدر مجموعالقروض المسددة ب 57850325,01دج أي بنسبة ، 53,89 %ومجموع القروض غي المسددة قدر ب 49490231,73دج بنسبة ، 46,10%نلاحظ أن مجموع القروض غي المسددة انخفض بالنسبة لسنة 2019عنمجموع القروض المسددة بنسبة7,79 % .

**خلال 2020**

قدر مجموع القروض التي منحا بنك BADRوكالة ادرار سنة2020ب183776201,8دج، قدر مجموع القروض المسددةب 113230654,20دج بنسبة ، 61,61%ومجموع القروض غي المسددة قدر ب 70545547,57دج أي بنسبة، 38,38%نلاحظ ارتفاع مجموع القروض المسددة لسنة 2020عن مجموع القروض غي المسددة بنسبة.

**القروض المسددة فيما يخص احصائيات 2020/2019/2018**

**الشكل رقم مجموع القروض المسددة لسنوات 2020/2019/2018**

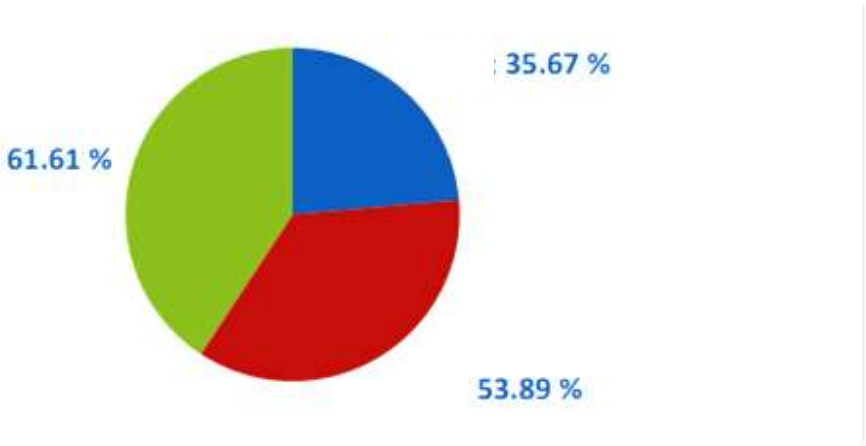


يمثل الشكل نسبة القروض غي المسددة بوكالة ادرار للسنوات الثلاث الماضية

نلاح ان نسبة القروض المسددة في تزايد خلال السنوات الثلاث عن نسبة القروض غير المسددة التي منحها البنك لتحقق اكبر نسبة سنة 2020 والتي بلغت 61.61%

الشكل رقم مجموع القروض غير المسددة لسنوات 2020/2019/2018

غعداد

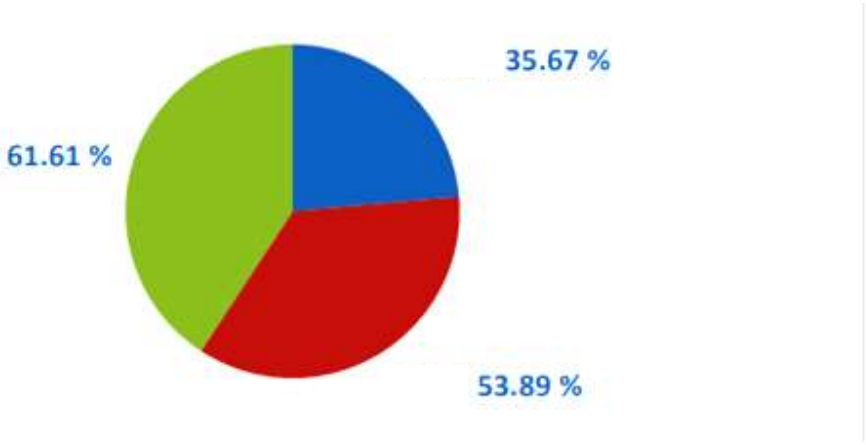


المصدر من إعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك

يمثل الشكل نسبة القروض غير المسددة لوكالة ادرار خلال الثلاث سنوات الماضية 2020/2019/2018

ونلاحظ أن نسبة القروض غي المسددة في تنخفض خلال السنوات الثالث عن نسبة القروض غي المسددة التي منحها البنك لتحقق أقل نسبة سنة 2020 واليت بلغت نسبة 38,38 %

## المبحث الثالث: القواعد الإحترازية للجنة بازل 03 في البنك الوطني الجزائري

نتيجة الازمة المالية الاخيرة إطلاق انهيار بنك" ليمان بروذر" الامريكي يف 16 ابريل 2008 شراره أزمة مصرفية عالمية استلزم التغلب عليها مليارات الدولارات يف صوره اعانات حكومية، اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعة من القواعد الجديدة بعد عامين من انهيار بنك ليمان الامريكي وجاءت لجنة بازل (03) في محاولة لإعادة الانضباط لأداء البنوك والحد من اندفاعها عن طريق الاستثمارات عالية المخاطر

### المطلب الاول : معدلات الأمان

#### الفرع الاول : نسبتي الملاءة والسيولة

يجب على البنوك والمؤسسات المالية الاحتفاظ بنسبة الملاءة والسيولة سيولتها بالتالي ملائتها اتجاه المودعين هما

**خلاصة الفصل :**

من خلال الدراسة يظهر الدور الفعال للجهاز البنكي في تدعيم عميلة تمويل احتياجات المؤسسة عن طريق القروض حيث تعتبرهذه الأخيرة احدى طرق التمويل والدعامة الأساسية في النشاط الاقتصادي غي أن العملية الاقراضية عملية مليئة بالمخاطر ولهذا تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك .فعلى هذا الأساس حاولنا من خلال الدراسة التطبيقية لبنك الفالحة والتنمية الريفية التطلع ودراسة القروض الممنوحة والإجراءات المتخذة لمواجهة خطر عدم السداد من طرف هذا البنك

# الخاتمة

**خاتمة:**

يعتبر البنوك التجارية شريان الحياة الاقتصادية ووسيلة لتلبية حاجيات التمويل للأشخاص ( الطبيعيين او المعنويين الذين هم بحاجة له ، حيث يقوم البنك بإعداد سياسة اقراضية ملائمة باعتبارها المرشد الذي يعتمد عليه البنك عند تعامله مع القروض وبما ان العملية الاقتراضية بكل اشكالها تتضمن تأجيل التسديد على اساس الوعد فهي بذلك محفوفة بدرجة معينة من المخاطر و التي من شأنها ان تهدد سيولة البنك وتضعه في موضع العجز على الايفاء بالالتزامات وهم هذه المخاطر هي مخاطر العجز عن السداد ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع استجبنا ان اسباب الوقوع في خطر العجز عن السداد مرتبطة بالبيئة العامة المحيطة بالمقترض والتي يصعب التحكم فيها او اسباب متعلقة بالمقترض ننفسه لعدم وجود النية لديه لتسديد ما عليه من ديون اذ نجد البنك يسعى جاهدا للتنبؤ بمخاطر القروض قبل حدوثها وبالرغم من كل الإجراءات المتبعة في التقليل من المخاطر إلى أن الأوضاع المتغيرة باستمرار تفرض على البنوك عدم الاقتناع بالثقة فقط كأساس لمنح القرض ، ولدراسة أثر هذا الخطر على البنك قمنا بدراسة تطبيقية لحالة البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار لمعرفة كيفية منح القروض والإجراءات الإحترازية لتفادي الوقوع في خطر عدم السداد

**نتائج الدراسة التطبيقية**

يعتبر مشكل القروض غير المسددة من أكبر العوائق التيتواجه التمويل البنكي والتي تحول دون تغطية البنك بنسبة كبيرة من الإستثمارات نتيجة زيادة نسبة الخطر في هذا النوع من القروض.

يطلب البنك عند منحه للقروض ضمانات تكون أكثر من مبلغ القرض وهذا من أجل التقليل من مخاطر عدم السداد

أن عملية منح الإئتمان الى تخلو من المخاطر التي يعمل البنك على تفاديها والتقليل منها، ولذلك يقوم البنك بدراسة الحالة الشخصية والمادية للزبون

رغم تعدد وتنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، إلى أن مخاطر عدم السداد تمثل جوهر الخطر الذي يعترض نشاطها، هو ما دفع لجنة بازل 3 للرقابة المصرفية إلى فرض إجراءات احترازية للتقليل من المخاطر

**اختبار الفرضيات :**

**الفرضية الرئيسية:** الفرضية صحيحة وما يؤكد صحتها أن عدم قدرة العميل على سداد ديونه يؤثر على ربحية البنك وهذا ما درسناه في البنك الوطني الجزائري

**الفرضية الأولى:** يتم منح القرض أو الائتمان ألي فرد أو مؤسسة إلى بتوفر مجموعة منالمعايير المخصصة لمنح القروض تتطلب إجراءات تعتمد على أسس ومبادئ السياسةالإقراضية والمتمثلة في مبدأ الربحية، مبدأ السيولة، مبدأ الأمان، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

**الفرضية الثانية:** صحيحة، من خلال الدراسة التي اجريناها في البنك الوطني الجزائري يتم اتخاذ الضمانات بالدرجة الأولى كخط دفاع ألن البنك يراها كفيلة لتحصيل حقوقه في حال حدوث اعسار في عملية التسديد.

**الفرضية الثالثة:** والفرضية صحيحة، إذ أن المقرض لا يسدد الديون في تاريخ استحقاقها وذلك يؤثر سلبيا على ربحية البنك وكذلك على سمعته مما يؤدي إلى نفور المستثمرين .

**الإقتراحات والتوصيات : :**

الإتصال المستمر للبنوك بالمقترضين وهذا لتوفيق العالقة معهم مما يسمح بمعرفة المشاكل التي يواجها العميل وتقديم المساعدة؛

أن يكون القرار الإئتماني في البنوك التجارية مستند إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم القدرة المالية للزبون وعدم الإعتماد على الضمانات كأساس لإتخاذ القرار الإئتماني؛

ينبغي على إدارة البنوك تنويع محفظة القروض وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنبالمخاطر والتركيز على قطاع معين أو عملاء معينين؛

منح امتيازات وتسهيلات للمستثمرين وسرعة الاستجابة لمتطلباتهم وذلك لتشجيع وجذبرؤوس أموال جديدة .آفاق الدراسة :بعد تحليلنا لموضوع أثر مخاطر عدم السداد على قدرةالبنوك التجارية على التمويل وبالرغم من محاولات للإمام بجوانب الموضوع الا أنه في اعتقادنا مازالت هناك بعض النقاط الغامضة يمكن أن تعالج في بحوث جديدة ونأمل أنتكون خاتمة بحثنا بداية لإشكالية بحوث أخرى والمتمثلة في:

- .طرق التنبؤ بمخاطر القروض في البنوك التجارية.
- دور الانظمة الخبيرة في الحد من مخاطر عدم السداد في البنوك التجارية
- واقع تطبيق الاجراءات الاحترازية وفق مقررات لجن بازل 3 في البنوك التجارية

# قائمة المصادر والمراجع

**المراجع باللغة العربية:**

**أ- الكتب:**

1. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط ،4ديوان المطبوعات
2. حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر-افراد، إدارات، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر،.2003
3. شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعةالأولى، عمان، 2012.
4. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، كليه الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاءالخاصة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط،1عمان.

**ب- المذكرات:**

5.ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية، مذكره لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة ام البواقي،2015.

6.غوني أماني، تسيير المخاطر القروض في البنوك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية علوم الاقتصادية، جامعة محمدبوضياف، المسيلة،.2019

7.رزيقات حبيبة، برابح راوية، آلية تسير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية.

8.فضيلة بوطرة ، دور الية التامين في مواجهة مخاطر عدم السداد في البنوك العمومية الجزائرية، دراسة حالة البنوك العمومية في ولايةتبسة، جامعة تبسة، .2014

9.لبصير صورية، تسيير مخاطر عدم السداد القروض في البنوك التجارية، مذكره لنيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص مالية واداره المخاطر، كليةالعلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،.2015

**ت -المؤتمرات:**

10.شريف مصباح ابو كرش، ادارة مخاطر الائتمان المصرفي، المؤتمر العلمي الدولي، الاستثمار والمويل في فلسطين بين افاق التنميةوالتحديات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة الخليل، فلسطين، ماي .2005

**ث- المحاضرات:**

11.شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،.2005

**المراجع باللغة الفرنسية**

12. M Mathieu ; l'exploitation bancaire et le risque du crédit, revue banque éditeur, paris, 2005.

# فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات :


| قائمة المحتويات | |
|---|---|
| الإهداء | |
| الشكر | |
| قائمة المحتويات | |
| المقدمة | أ |
| | |
| تمهيد | 02 |
| المبحث الأول :عموميات حول القروض البنكية. | 03 |
| المطلب الأول القروض البنكية (مفهوم، خصائص، مصادر تمويل البنوك) | 03 |
| الفرع الأول مفهوم القروض البنكية | 03 |
| الفرع الثاني: خصائص القروض البنكية | 04 |
| الفرع الثالث: مصادر تمويل البنوك التجارية | 05 |
| المطلب الثاني: مصادر القروض البنكية | 08 |
| المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية | 09 |
| المطلب الرابع: إجراءات منح القروض | 11 |
| المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة | 12 |
| المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة | 12 |
| المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة | 15 |
| المطلب الثالث: أهداف الدراسة الحالية | 17 |
| المبحث الثالث: أثر مخاطر العجز عن السداد | 20 |
| المطلب الاول: أثر مخاطر العجز عن السداد على القروض | 21 |
| المطلب الثاني: أثر مخاطر العجز عن السداد على التمويل | 22 |

| | |
|---|---|
| خلاصة الفصل الأول: | 23 |
| الفصل الثاني : الإطار التطبيقي | |
| تمهيد | 20 |
| المبحث الأول :الملامح التنظيمية البنك الوطني الجزائري | 21 |
| المطلب الأول: تقديم عام البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار | 21 |
| المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري | 26 |
| المبحث الثاني: القروض البنكية واجراءات منحها في البنك الوطني الجزائري | 28 |
| المطلب الاول: اجراءات منح القروض | 28 |
| المطلب الثاني: القروض التي تمنحها الوكالة | 31 |
| المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة لدى البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار لاسترداد أمواله | 32 |
| خلاصة الفصل : | 37 |
| الخاتمة | 42 |
| قائمة المصادر والمراجع | 46 |
| الملاحق | |

**أسئلة المقابلة**

1. ماهي الإجراءات والمعايير المعتمدة من طرف البنك عند منح القروض، وعلى أي أساس يتم منح القروض؟
2. ماهي الشروط الواجب توفرها في العميل للحصول على القرض؟
3. ماهي الوثائق اللازمة لطلب قرض من البنك، وما نوع الضمانات المقدمة؟
4. هل توجد سياسات اقراضية؟
5. ماهي الأوزان الترجيحية المرجحة لحساب مخاطر الائتمان في البنك؟
6. ماهي الإجراءات الاحترازية التي وضعتها لجنة بازل 3 للرقابة المصرفية، هل البنك يطبق هذه الإجراءات؟
7. هل أزمة كورونا أحدثت تغييرات في الإجراءات، وهل هناك إجراءات إضافية في ظل هذه الأزمة؟
8. في حالة عدم السداد، كيف يؤثر ذلك على البنك؟

**ملخص:**

ترتكز هذه الدراسة على اهتمامنا بأثر مخاطر عدم السداد على قدرة البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار باعتباره نموذج بالنسبة للبنوكالتجارية الجزائرية، وتسليط الضوء على العملية الاقراضية من خلال التعرف على ماهية القروض البنكية وإجراءات منحها ثم استعراض مخاطرالقروض (مخاطر عدم السداد) والإجراءات الاحترازية التي وضعتها لجنة بازل 03للرقابة المصرفية لتفادي هذا الخطر.وقد أظهر نتائج الدراسة وجود أثر سلبي لخطر عدم السداد على البنك الوطني الجزائري ينعكس عليه في شكل ضياع أمواله،كما خرجنابعض التوصيات التي تساعد إدارة البنك على تفادي هذا الخطر وذلك بتنويع محفظة القروض بهدف توزيع الخطر وكذلك تطوير وسائلهاواجراءاتها للحد من هذه المخاطر.
**الكلمات المفتاحية** :القروض، البنوك التجارية، مخاطر عدم السداد، عدم السداد، الإجراءات الاحترازية.

## Résumé

Cette étude s'appuie sur notre intérêt pour l'impact des risques de non-paiement sur lacapacité de la Banque BNA, l'Agence de Adrar à servir de modèle aux banquescommerciales algériennes, et à faire la lumière sur le processus de prêt en identifiant lanature des prêts bancaires et les modalités de leur octroi, puis en passant en revue les risques d'emprunt (les risques de non-paiement) et les mesures de précaution établies parle Comité de contrôle bancaire Bâle 03 pour éviter ce risque.

Les résultats de l'étude ont montré qu'il y a un impact négatif du risque de nonpaiement sur la **BNA** rural, qui se traduit par laperte de son argent. Nous avons également formulé quelques recommandations qui aidentla direction de la banque à éviter ce risque en diversifiant le portefeuille de prêts afin derépartir le risque ainsi qu'en développant ses moyens et procédures pour réduire cerisques